

دور النظام القانوني والمخططات الاستراتيجية في تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر *The Role of the Legal System and Strategic Schemes in Achieving Sustainable Tourism Development in Algeria*



الدكتورة/ منال بوكورو^{2,1}

¹ جامعة قسنطينة 1، (الجزائر)

² المؤلف المراسل: manel.boukourou@umc.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/04 تاريخ القبول للنشر: 2020/03/29 تاريخ النشر: 2020/09/28



مراجعة الهقال: اللغة العربية: د. / زوليفة حاجي (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: أ. / سارة الناصر (العراق)

ملخص:

تعتبر السياحة الخيار الأفضل لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الجزائر وتنويع مداخل الاقتصاد الوطني في ظل تذبذب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وما خلفته من توترات في الجبهة الداخلية لذلك سعت الحكومات المتعاقبة إلى تنظيم هذا القطاع تدريجيا، وتنميته بطريقة مستدامة من خلال سن العديد من التشريعات الوطنية، وعلى رأسها القانون 03-01، فضلا عن وضع مجموعة من المخططات والاستراتيجيات السياحية يصل مداها إلى غاية سنة 2030 لتحقيق هذه الأهداف التنموية، نظرا لأهمية هذا القطاع باعتباره أحد المحركات القوية لاقتصاد العديد من دول العالم، من خلال إسهامه البارز في ناتجها المحلي، وإيراداتها من العملة الصعبة فضلا عن دوره الكبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: السياحة؛ السياحة المستدامة؛ التنمية؛ الإطار القانوني؛ المخططات التوجيهية للسياحة؛ الحظيرة الفندقية.

Abstract:

Tourism is considered to be the best alternative for achieving sustainable economic development in Algeria and diversifying the national economy income in light of fluctuating fuel prices in the world market and the tension it led to in the domestic front. Successive governments have gradually sought to regulate this sector and developed it in a sustainable way through the enactment of many national legislations, particularly law 03-01, as well as the development of a series of tourist schemes and strategies with a range up to the year 2030 in order to achieve these development objectives. The importance of this sector stems from it being one of the strong drivers of the economy of many countries, through its outstanding contribution to its local product and revenue of hard currency, and its great role in the achievement of economic stability and social security.

Key words: Tourism; sustainable tourism; development; legal framework; tourism mentoring schemes; hotel sector.

مقدمة:

تقع الجزائر في موقع استراتيجي على الضفة الجنوبية للمتوسط بطول ساحل يقدر بأكثر من 1280 كلم فضلا على أنها تعتبر من أكبر الدول الإفريقية مساحة، مما جعلها تتمتع بتنوع طبيعي ومناخي هائل بالإضافة إلى احتوائها على معالم تاريخية وحضارية متنوعة ناتجة عن تعاقب العديد من الحضارات الإنسانية على المنطقة والتي جعلت العديد من المواقع في الوطن تصنفها منظمة اليونسكو ضمن قائمة التراث العالمي كالتاسيلي ناجر في ولاية إليزي وقلعة بني حماد في ولاية المسيلة وغيرهم بالإضافة إلى احتوائها على أجمل المحميات الطبيعية والبحرية في العالم كمحمية قورايا في ولاية بجاية، ومحمية تازة في ولاية جيجل ومحمية القالة في ولاية الطارف ومحمية حبياس في ولاية وهران فضلا على تنوع السياحة الصحراوية والحموية.

وعلى الرغم من امتلاك الجزائر لكل هذه المقومات الطبيعية، والتي تعتبر من أهم عناصر الجذب السياحي، إلا أنها مازالت تصنف من بين الدول التي تعتمد على الريع الاقتصادي غير المنتج، والقائم على قطاع المحروقات بنسبة 97 % بعائد يقدر بحوالي 47 % من الناتج المحلي بالرغم من توفر بدائل ممكنة لتنويع صادراتها نحو الخارج، وعلى رأسها قطاع السياحة القادر على توفير آلاف من مناصب العمل واستقطاب المئات من الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال، وجلب العملة الصعبة في ظل الانهيار المستمر لأسعار البترول في السوق العالمية، مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني مما خلف انعكاسات خطيرة على المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، وهذا جعل الحكومات المتعاقبة تدرك أهمية السياحة في السنوات الأخيرة مما دفع بالمشروع الجزائري إلى وضع القانون 01-03 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة يكرس من خلالها مجموعة من الأهداف والالتزامات الواقعة على الدولة لتحقيق هذه التنمية.

كما ظهرت عدة مبادرات من خلال تبني خطة امتدت من سنة 2001 إلى سنة 2010 والتي قسمت إلى مرحلتين، خصصت المرحلة الأولى الممتدة من 2001 إلى غاية 2005 للتحضير، والتشجيع والتحكم في العقار السياحي، أما المرحلة الثانية الممتدة من 2006 م إلى 2010 فخصصت لتقييم مرحلة الإنجاز لقطاع السياحة، والتي سمحت فيما بعد بوضع برنامج تنمية للقطاع يمتد لأفاق 2025، ولتعزيز هذه المجهودات تم وضع المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2030، ومنه تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ومقومات وأنواع السياحة في الجزائر، وتقييم دور الإطار التشريعي وعلى رأسه القانون 01-03 في تحقيق تنمية سياحية مستدامة في البلاد مع مراعاة حماية البيئة، والموارد الطبيعية بالإضافة إلى التعرف على أهم المخططات والاستراتيجيات السياحية، وتقييم مدى فعاليتها وقدرتها على تحقيق هذه الأهداف مع حصر المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية السياحية المنشودة ومن خلال ما سبق ذكره يمكن إثارة الإشكالية التالية:

هل وفق الإطار التشريعي وما صاحبه من مخططات واستراتيجيات في تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث اعتمدنا المنهج الوصفي فيما يتعلق بتوضيح المفاهيم المختلفة، بينما اعتمدنا المنهج التحليلي عندما تعلق الأمر بتحليل النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع ولدراسة هذا الموضوع قسمنا هذه الدراسة إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: ماهية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثاني: ترقية السياحة المستدامة في الجزائر في ظل القانون 01-03 والخطط الاستراتيجية.

المبحث الأول

ماهية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

تضاعفت أهمية السياحة بكل أنواعها سواء كانت سياحة شاطئية أو صحراوية أو بيئية أو حموية أو ثقافية في العالم عامة، وفي الجزائر خاصة بعد تزايد دورها في دعم التطور الاقتصادي والاجتماعي بحيث تعتبر مصدرا مهما للعملة الصعبة، كما تساهم أيضا في توفير مناصب للشغل وزيادة الدخل القومي فضلا عن دورها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، والتعايش بين الحضارات وتعزيز التقارب الحضاري والثقافي بين شعوب العالم، كما برز دورها كبديل حقيقي للمحروقات خاصة بعد تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية وما انجر عنه من تخفيض في قيمة العملة النقدية لامتناس الأزمات المالية، لذلك أولت الجزائر أهمية لهذا القطاع منذ الاستقلال من خلال برمجة العديد من المخططات وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث الذي قسمناه إلى مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف السياحة المستدامة وتطورها التاريخي في الجزائر.

المطلب الثاني: مقومات وأنواع السياحة في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف السياحة المستدامة وتطورها التاريخي في الجزائر

تعد السياحة من أهم القطاعات التي تساعد في تنمية اقتصاديات دول كثيرة في العالم وتبرز أهميتها من خلال جلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة، وتحسين الظروف الاجتماعية وتحسين الحالة النفسية والصحية أيضا للسائح من خلال التجول والاستمتاع بالنشاطات السياحية، وقد أولت الجزائر أهمية لهذا القطاع منذ الاستقلال بإنشاء وزارة السياحة سنة 1963 كهيئة مشرفة على هذا القطاع، كما دعمت هذه الجهود بوضع العديد من المخططات، والإصلاحات في هذا المجال في البلد وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث الذي قسمناه إلى لفرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف السياحة المستدامة وأهميتها.

الفرع الثاني: المراحل التاريخية لترقية نشاط السياحة في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف السياحة المستدامة وأهميتها

ظهرت عدة تعريفات فقهية وقانونية واجتماعية لمصطلح السياحة حيث عرفها الباحثون من عدة زوايا فالبعض يعتبرها كظاهرة اجتماعية، وعامل لبعث العلاقات الإنسانية التنمية الثقافية أما البعض الآخر يعتبرها كظاهرة اقتصادية، أما فقهاء القانون الدولي العام فيعتبرون السياحة السبب الرئيسي في تنمية العلاقات الدولية والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين في العالم، وسنتطرق فيما يلي لأهم هذه التعريفات

والتي نستلها بتعريف الألماني **Jouper Fouler** (جويبر فرويلر) عام 1905 للسياحة "بأنها ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة، والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء أكانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرتها تقدم وسائل النقل (الجلاد أحمد، 1988، ص 10)، كما عرفت منظمة السياحة العالمية (W.T.O): "السياحة بأنها أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى"، كما عرفتها الأكاديمية الدولية للسياحة (A.I.T): بأنها عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة أو بغرض الترفيه، وينتج عنه الاطلاع على حضارات وثقافات أخرى والالتقاء بشعوب وجنسيات متعددة (سعيد يحيى، 2013، ص 91).

كما عرفها الأستاذان (Hunziker et Kraft) الهونزيكير وكرافت على أنها "مجموع العلاقات والظواهر الناجمة عن سفر وإقامة الأفراد بحيث لا يشكل مكان مكوثهم إقامة رئيسية و دائمة أو مقرا اعتياديا للعمل (Ahmed Tessa , 1993.p21) أما السائح عرفه الباحث الإنجليزي (نورفال) بأنه " هو الشخص الذي يدخل بلدا أجنبيا لأي غرض عدا اتخاذ هذا البلد محل إقامة دائمة أو للعمل في هذا البلد عملا منتظما مستمرا، والذي ينفق في هذا البلد الذي يقيم فيه مالا كسبه في مكان آخر" (محمدي موسى الحري، 1992، ص 18) كما عرفت الأكاديمية الدولية للسياحة السائح بأنه هو كل شخص ينتقل من مكان إقامته إلى مكان آخر ويمضي على الأقل ليلة واحدة لنشاط خارج العمل في البلد المزار ويختلف نوع الزائر حسب دوافع الرحلة (المتعة أو زيارة الأهل والأصدقاء، أو السفر للأعمال، أو التبرعات والمؤتمرات، أو زيارة الأماكن المقدسة، أو العلاج أو التظاهرات الثقافية والرياضية والمعارض). (سهيل الحمدان، 2001، ص 57).

أما بالرجوع للمشرع الجزائري نلاحظ أنه لم يورد أي تعريف قانوني للسياحة واكتفى فقط بتعريف النشاط السياحي من خلال المادة 03 فقرة 02 من القانون 01-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة لدعم السياحة الوطنية وترقيتها بأنه كل خدمات التسويق والأسفار أو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الإيواء أو لم يشمل (القانون رقم 01-03، 2003،

الجريدة الرسمية العدد 11)، كما يقصد بثمنين الخدمات الخاصة بترقية السياحة حسب هذا القانون بأنها كل نشاط للسلطات العمومية في إطار التكوين المتخصص لمهن السياحة وترقية أيضا الإعلام السياحي (المادة 21).

كما تشمل الترقية السياحية كل دراسات وبرامج الاتصال من خلال المعارض، والمنشورات ووسائل الإعلام وكل تقنيات التصوير والنشر (المادة 25 ف 2)، كما عرف القانون في المادة 03 ف 2 الموقع السياحي بأنه كل منظر أو موقع يتمتع بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب أو ما يحتويه من تراث ثقافي أو فني.

من خلال كل هذه التعريفات يمكن تحديد السمات الأساسية التي يجب أن تتوفر في الظاهرة السياحية والمتمثلة في الآتي:

- 1- السياحة هي عبارة عن حركة للأفراد من موطنهم إلى موطن أجنبي بقصد الإقامة المؤقتة ابتداء من 24 ساعة وصولا لشهر واحد أو لعدة أشهر محددة من الدولة المستضيفة وهو ما يسمى بالسياحة الخارجية.
- 2- تختلف أنشطة السائح في البلدان السياحية عن الأنشطة التي يمارسها في بلده الأصلي بحيث تقتصر غالبا في التجول والتسوق والاستجمام والاصطياف والتخييم.
- 3- ترتبط أنشطة السياحة غالبا بأوقات الإجازات السنوية بحثا عن المتعة والاستجمام (كفافي حسين، 1991، ص 12).
- 4- يعتبر النشاط السياحي عبارة عن مزيج من العديد من الظواهر الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والحضارية أين تندمج ثقافات الشعوب وتنصهر الاختلافات الدينية والثقافية.
- 5- يجب أن تكون عملية انتقال السياح للدول السياحية بطريقة مشروعة عن طريق الحصول على التأشيرة السياحية.

أما بالنسبة (لتعريف التنمية المستدامة للسياحة) فقد عرف تقرير (برو تلاند) لسنة 1987 الذي كان بعنوان مستقبلنا المشترك التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة، وإذا أسقطنا هذا التعريف على التنمية السياحية فهي تعتبر كل نشاط يهدف إلى تلبية احتياجات السياح دون المساس بحقوق أجيال المستقبل في التمتع بالمناطق والمواقع السياحية سواء كانوا سياحا أو سكانا أصليين (العايب أحسن، عبود زرقين، 2017، ص 297) بينما عرف القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياح التنمية المستدامة للسياحة بأنها مجموعة من نمط التكامل بين حماية البيئة وثمين الموارد الطبيعية والتراث الثقافي وحمايته للأجيال القادمة بينما عرفت المنظمة العالمية للسياحة (السياحة المستدامة) بأنها التنمية المستدامة للسياحة التي تلبي احتياجات السياح، والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل ومنه فهي تلك القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة" (خربطولي صلاح الدين، 2004، ص 23).

نستنتج من خلال كل ما سبق أن السياحة المستدامة هي عملية انتقال الفرد أو مجموعة من الأفراد من مكان إلى آخر للترفيه والمتعة ولقضاء العطل أو لحضور المؤتمرات أو المهرجانات، أو للعلاج والاستشفاء، وليس بغرض العمل والإقامة الدائمة أو في إطار عمل أعضاء السلك الدبلوماسي، ومنه فهو كل نشاط يهدف إلى تلبية احتياجات السياح الحاليين دون المساس بحقوق أجيال المستقبل في المواقع التاريخية والأثرية والمناظر الطبيعي (Tsartas, Manologlou, 2001 p 35).

بناء على ما تقدم يمكن القول أن للسياحة المستدامة أهمية كبيرة لمساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الإنفاق السياحي حيث يقوم السائح بشراء السلع، والخدمات المتعلقة بالسفر والإقامة واستعمال المواصلات بحيث تتحقق الإيرادات السياحية من خلال إنفاق السياح العملة الصعبة في الدولة المستضيفة ابتداء من دفع سعر الفندق وزيارة المطاعم وصولاً للخدمات السياحية المختلفة (Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, 2013 p58).

كما يساهم قطاع السياحة أيضا في تطوير وسائل النقل وزيادة مداخيلها من خلال تفعيل الحركة البرية والجوية والبحرية، وتعزيز خطوط المواصلات الدولية مما يؤدي حتما إلى توسيع الاستثمارات لتحسين هذه الوسائل للوصول للاماكن السياحية البعيدة (سماعيني نسيبة، 2013، ص 55).

كما تساهم زيارة الأماكن السياحية أيضا واقتناء الأشياء التقليدية في ازدهار التجارة، ومنه تنعكس مداخيل السياحة في الجزائر إيجابا على الاقتصاد الوطني كلما حققت ارتفاعا، سواء من خلال تحقيق إيرادات بالنقد الأجنبي، والمساهمة في الناتج المحلي أو من خلال ميزان السياحة والسفر، وبالرجوع لواقع السياحة في الجزائر نلاحظ أنها لم تحقق إيرادات مالية كبيرة منذ الاستقلال إلى يومنا نظرا لضعف الإقبال عليها، وهذا راجع لضعف التسويق السياحي ورداءة الخدمات السياحية في الجزائر وغلاء الأسعار مقارنة مع دول الجوار فضلا عن الأوضاع الأمنية المتردية في فترة التسعينات، والتي شوهت صورة الجزائر السياحية في العالم (ريطاب عز الدين، 2015، ص 168).

الفرع الثاني: المراحل التاريخية لترقية نشاط السياحة في الجزائر

مرت السياحة في الجزائر بعدة مراحل تاريخية حيث تعود بؤادر النشاط السياحي إلى الحقبة الاستعمارية حيث تم تكوين اللجنة الشتوية، والتي قامت بجلب السياح الأجانب لزيارة الصحراء الجزائرية وأمام ازدياد التوافد السياحي تم تكوين اتحادية للنقابات السياحية، والتي تحتوي على 20 نقابة في هذا المجال كما تم إنشاء الاتحادية الفندقية بالجزائر، وفي سنة 1928 تم إنشاء القرض الفندقي لمنح القروض للمهتمين بالقطاع السياحي، ونظرا لكل هذه الانجازات ازداد التدفق السياحي للجزائر لذلك

قررت السلطات الفرنسية آنذاك وضع برنامج لتوسيع قدرات الاستقبال في عدة ولايات كولاية قسنطينة سنة 1957 ببناء 17200 غرفة سياحية و1130 سريرا في المحطات الحضرية، والباقي تم توزيعه عبر المناطق الحضرية والصحراوية إلا أن هذا البرنامج لم يلق النجاح الكافي بسبب اندلاع الثورة التحريرية، وتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد (كواش خالد، 2004، ص 224-225)، إلا أنه بعد الاستقلال تفتنت الدولة الجزائرية إلى ضرورة الاستثمار في القطاع السياحي خاصة وأن البلد ورث طاقة استيعاب مقدرة ب 5922 سريرا بنسبة 50 بالمائة سياحة شاطئية، و40 بالمائة سياحة حضرية إلا أنه تم إغفال السياحة الصحراوية والحموية والمعدنية والبيئية آنذاك، وبغية تدارك هذه الأخطاء تم تأسيس وزارة للسياحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 63-474 المؤرخ في 1963/12/20 ومن أبرز مهامها:

- التعريف بالمنتج السياحي الجزائري و ترقيته.

- تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة.

- إنجاز المخطط التنموي السياحي و السهر على مراقبته.

- إنجاز المخططات التنموية الوطنية في المجال السياحي

كما تم إصدار الأمر رقم 62/66 بتاريخ 1966/03/26 بهدف تثمين الموارد السياحية، وجذب العملة الصعبة وخلق مناصب للشغل، والتعريف بالجزائر في السوق العالمية من خلال توفير وسائل النقل والاتصالات والتسهيلات الإدارية، كما عملت الدولة على تحديد مناطق للتوسع السياحي وهي (العاصمة تيبازة، سيدي فرج وهران -الأندلسيات والمنطقة الشرقية الحماديين سرايدي، والقالبة)، بالإضافة إلى ترميم 20 حماما معدنيا وفي هذا الإطار تم وضع 03 مخططات للتنمية الوطنية لقطاع السياحة وهي :

- المخطط الثلاثي لسنة 1967-1969.

- المخطط الرباعي الأول 1970-1973

- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.

أولاً- المخطط الثلاثي لسنة 1967-1969:

الهدف من هذا المخطط هو إنجاز 13081 سريرا إلا أنه في نهاية زمن المخطط لم ينجز منه إلا 22.5 بالمائة حيث تم إعطاء الأولوية في الانجاز للمنشآت الشاطئية بنسبة 35.5 بالمائة بمعدل 2406 سرير، كما سجل عجز في نهاية البرنامج قدر ب 77.5 بالمائة في عدد الأسرة، مما جعلنا نعتبر أن هذه المرحلة من أسوء مراحل التخطيط والانجاز في مجال القطاع السياحي في الجزائر بسبب عدم اكتمال النظام القانوني المنظم للقطاع ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة وعدم الاهتمام الكافي بالمخططات التنموية السياحية من حيث التمويل والانجاز في تلك الفترة (بودي عبد القادر، 2006، ص 99).

ثانياً- المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

استمر العجز مستمرا في ظل هذا المخطط بالرغم من تحديد قدرات الانجاز ب 35000 سريرا إلا انه لم ينجز في هذه الفترة إلا 9000 سريرا فقط بنسبة عجز قدرت ب 74.29 بالمائة (كواش خالد، 2004، 143).

ثالثاً- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

بالرغم من ارتفاع أسعار البترول في فترة السبعينيات وما رتبته من ارتفاع في الموارد المالية والتي كان يمكن استخدامها في تمويل القطاع السياحي في البلاد، إلا انه للأسف انخفضت الاستثمارات في هذا القطاع في حدود 2.5 % بالرغم من الأهداف المسطرة وأهمها انجاز حوالي 25000 سريرا، والاهتمام بالسياحة الصحراوية والشاطئية وترقية الحرف التقليدية، مما أثر سلبا على عدد السياح الذي لم يعرف ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة حيث قدر عددهم ب 220 ألف سائحا فقط سنة 1978 (Ahmed TESSA, 1993.p11) ونتيجة لفشل كل هذه المخططات التنموية السياحية السابقة قررت الدولة الجزائرية إجراء جملة من الإصلاحات السياحية في الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 1990 حيث تم إعداد مخططين خماسيين هما:

- المخطط الخماسي الأول من سنة 1980 إلى سنة 1984.

- المخطط الخماسي الثاني من سنة 1985 إلى سنة 1989.

أولاً- المخطط الخماسي الأول من سنة 1980 إلى سنة 1984:

خصصت الدولة الجزائرية ميزانية قدرت ب 3400 مليون دينار جزائري من أجل بلوغ طاقة استيعاب قدرت ب 51000 سريرا من بين 25000 سريرا قيد الانجاز و1200 سريرا تابعا لمخططات تنمية سابقة و14000 سريرا جديدا إلا أن هذا المخطط تأثر تمويله كثيرا بعد انخفاض أسعار البترول خلال تلك الفترة (لخساف منى، 2003، ص 05).

ثانياً- المخطط الخماسي الثاني من سنة 1985 إلى سنة 1989:

من أهم أهداف هذا المخطط انجاز مشاريع ساحلية جديدة في الولايات المنبثقة على التقسيم الإداري الجديد لسنة 1984 كمنطقة تيكجدة بطاقة استيعاب مقدرة ب 1000 سريرا، وإنشاء 600 سريرا بولاية وهران وانجاز فندق في شاطوناف، وفي سنة 1987 تم برمجة انجاز 300 سريرا في ولاية جيجل و300 سريرا في ارزيو بالإضافة إلى بناء عدة فنادق في ولاية غرداية والوادي، وتيميمون وبتاريخ 12 جويلية 1988 صدر القانون رقم 25/88 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية، حيث تم فتح المجال أمام الخواص وسمحت هذه الإصلاحات ب انجاز 22428 سريرا من بينها 13327 سريرا في فندق شاطئي و5116 سريرا في فندق حموي و1130 سريرا في فندق صحراوي خاصة بعد إنشاء الديوان الوطني للسياحة سنة 1988 بموجب أحكام المرسوم رقم 214-88 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 المعدل بموجب المرسوم رقم 92-402. والذي يعمل على ترقية السياحة ومراقبة وكالات الأسفار. الخ (موهوب صالح، 2007، ص 88).

وبالرغم من كل هذه المجهودات المحققة بقت الجزائر تعاني من العجز في طاقة الاستقبال خاصة مع تزايد التدفق السياحي والذي بلغ 12000.000 سائحا منهم 653 ألف سائحا أجنبي بطاقة استيعاب قدرت بـ 50 ألف سرير فقط سنة 1989 حيث قدر دخل الجزائر من العملة الصعبة سنة 1986 بـ 104 مليون دولارا، إلا أن هذا المدخول يظل ضئيلا مقارنة مع دول الجوار كدولة المغرب الذي بلغ دخلها من العملة الصعبة خلال نفس الفترة بـ 800 مليون دولارا، وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها غياب استراتيجية واضحة للدعم السياحة الوطنية بالإضافة إلى ضعف التكوين للكوادر البشرية العاملة في القطاع السياحي.

- واقع السياحة بعد سنة 1990:

أدى التدهور الأمني الذي عرفته البلاد في سنوات التسعينات بسبب ظاهرة الإرهاب وما سببه من انفلات أمني خطير إلى انخفاض التوافد السياحي على البلاد بنسبة قدرت بـ 70 بالمائة، إلا أنه بعد سنة 1999 وتبني سياسة المصالحة الوطنية ورجوع الهدوء والسكينة للبلاد، شهد القطاع السياحي انتعاشا ملحوظا بنسبة قدرت بـ 26 بالمائة حيث بلغ عدد السياح سنة 2011 حوالي 2.394.877 سائحا بسبب تحسن الأوضاع الأمنية بنسبة 69.86% من التوافد السياحي بغرض الاستجمام، ونسبة 29.70% لغرض الأعمال و 0.44% بغرض القيام بمهمة إلا أن هذا العدد يبقى بعيدا جدا على ما يسجل في البلدان المجاورة، بالرغم من إنشاء الوكالة السياحية للتنمية السياحية سنة 1998 بموجب المرسوم رقم 98-70 الصادر في 21 فيفري 1998 بهدف حماية مناطق الاستغلال السياحي، ودراسة تهيئة الأراضي المخصصة للأنشطة السياحية الفندقية والمعدنية (Sadi Nacer Eddine, 2005.p29)، بالموازاة مع مجهودات المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 98-94 في 10 مارس 1998، واللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة الساحلية سنة 1994 حيث بلغ عدد الفنادق من تصنيف 05 نجوم 11 فندق فقط، و 800 فندق غير مصنف تتمركز معظمها في المناطق الحضرية مع استمرار انخفاض السياحة الحموية بنسبة 4.45% والمعدنية إذا بنسبة و 1.17 بالمائة. (بودي عبد القادر، 2006، ص 180).

إلا أنه ما يمكن لمسه من خلال تحليل محتوى كل المخططات السابقة وحتى مجهودات الإصلاحات بعد فترة التسعينات أنها كلها بقت تعتبر القطاع السياحي قطاعا ثانويا في تنمية الاقتصاد الوطني، الذي يبقى يعتمد اعتمادا كاملا على الربيع النفطي، كما لم تخصص للسياحة الموارد المالية الكافية في كل برامج التنمية الوطنية بالرغم من أهميتها الكبيرة في جلب العملة الصعبة، وإنعاش الاقتصاد الوطني المنهار بسبب تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: مقومات وأنواع السياحة في الجزائر

تعتبر المقومات الطبيعية والتاريخية والمادية من أهم عناصر الجذب السياحي في العالم وتعتبر الجزائر من أكثر الدول إغراء في هذا المجال للتنوع الطبيعي، والبيولوجي والتاريخي والثقافي الكبير الذي

تزخر به بالإضافة إلى الإمكانات البشرية والمادية والشبكة المتنوعة من المواصلات والاتصالات (كواش خالد، 2004، 215) وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المطلب الذي قسمناه إلى فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: مقومات السياحة في الجزائر.

الفرع الثاني: أنواع السياحة في الجزائر.

الفرع الأول: مقومات السياحة في الجزائر

تزخر الجزائر بمقومات طبيعية ومناخية متنوعة بالإضافة إلى شبكة كبيرة للنقل سواء كان نقل بري أو بحري أو جوي بالإضافة إلى شبكة متنوعة من الاتصالات السلكية واللاسلكية والتي سنتطرق لها فيما يلي:

أ- المقومات الطبيعية والمناخية :

تعتبر الجزائر بوابة القارة الإفريقية تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط بساحل خلاب يزيد على 1200 كلم كما تعد من أكبر البلدان في القارة الإفريقية من حيث المساحة إذ تربع على مساحة 2.381.471 كم² كما بلغ تعداد سكانها أكثر من 40 مليون نسمة، وتعرف الجزائر بـ 03 أقاليم وهي الإقليم الساحلي والإقليم التلي والإقليم الصحراوي الذي يغطي حوالي 80 بالمائة من المساحة الإجمالية للبلاد، كما تتميز بالمناخ المتوسطي شمالا، والذي يغطي المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب والذي يتميز بشتاء دافئ وممطر ما بين 4000 إلى 10000 مم ومناخ حار صيفا، كما تتميز أيضا بالمناخ الشبه قاري في منطقة الهضاب العليا بحرارة تصل لـ 40 درجة صيفا وأقل من 05 درجات شتاء، كما تتميز الجزائر أيضا بمناخ صحراوي جنوبا تصل درجة الحرارة فيه إلى أكثر من 40 درجة صيفا أما شتاء فهو يتميز بمناخ دافئ يسمح باستقطاب السياح في إطار ما يسمى بالسياحة الصحراوية بداية من شهر نوفمبر إلى شهر مارس من كل سنة. (معراج هوري، 2004، ص ص 24-25)

ب- المقومات التاريخية:

تنفرد الجزائر بتراث ثقافي ومادي متنوع راجع لمعاصرة العديد من الحضارات الإنسانية كالحضارة الفينيقية والحضارة الرومانية والبيزنطية والحضارة الإسلامية، حيث أن أغلب هذه الآثار مصنفة من طرف منظمة اليونسكو كمدينة (تيمقاد) في مدينة باتنة التي تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان عام 100 م، و(المدن الرومانية) العتيقة في تيبازة ومدينة (جميلة الرومانية) في ولاية سطيف، و(الطاسيلي) الذي يحتوي على أكثر من 15000 لوحة تؤرخ لتاريخ وجود الإنسان على الأرض، وتطور الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد بالإضافة إلى قلعة (بني حماد) والتي كانت عاصمة للحمايين في ولاية المسيلة وهي من المدن الإسلامية العريقة التي تأسست سنة 1007 م بالإضافة إلى قصر ميزاب في ولاية غرداية وغيرهم. (كواش خالد، 2004، ص 222).

ج- المقومات المادية:

تمتلك الجزائر شبكة واسعة للطرق يبلغ طولها أكثر من 90000 كلم ويعد أهمها الطريق السيار شرق غرب الذي يعد الأكبر في إفريقيا، والذي يربط حدودها مع كل من تونس والمغرب، لتسهيل الحركة بالإضافة لشبكة السكة الحديدية التي تربط أهم المدن مع بعضها البعض، والتي تبلغ 6511 كم أما النقل الجوي فتحتوي الجزائر على 55 مطارا منها 12 مطار دولي والباقي داخلي جهوي أو خاص، كما يتواجد 17 ميناء بحريا كما تملك الجزائر أيضا شبكة كبيرة للاتصالات السلكية واللاسلكية بالإضافة إلى 03 شركات للاتصال وهم (موبيليس - جيزي) مما أدى إلى زيادة المنافسة بينهم، وتقديم امتيازات عديدة في تسعيرات المكالمات أو خدمات الانترنت (سماعيني نسبية، 2013، ص 55).

الفرع الثاني: أنواع السياحة في الجزائر

تتمتع الجزائر بأنماط سياحية متنوعة لتنوع المناخ والجمال الطبيعي الساحر الذي تتمتع به شواطئها وتلها وصحرائها فضلا على التنوع التاريخي والحضاري العريق الذي تزخر به وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

أولاً- السياحة الشاطئية:

تطل الجزائر على أجمل شواطئ البحر الأبيض المتوسط على طول يزيد على 1200 كلم والتي تتنوع بين شاطئ رملي وصخري تتخلله الخلجان الرائعة، مما جعلها تستقطب ملايين من السياح في فصل الصيف خاصة في ولاية بجاية وعنابة وولاية وهران وعين تيموشنت..... الخ وتتراوح نشاطات السياح في موسم الاصطياف بين السباحة وركوب الأمواج والتخييم وسباق القوارب (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2000، ص 27).

ثانياً- السياحة الحموية:

تتوفر الجزائر على أكثر من 200 منبعاً للمياه الجوفية الحموية كما تحتوي أيضا على 08 محطات حموية كحمام بوحنيقية بولاية معسكر حمام الشلالة بولاية قالمة، حمام ريغة بعين الدفلى حمام بوغرارة وشيقر بتلمسان حمام ربي بسعيدة... الخ، بالإضافة إلى المئات من الحمامات التقليدية كما تتوفر الجزائر أيضا على العديد من المركبات السياحية والمصحات الصحية التي تقدم خدماتها الطبية، كالتدليك تحت الماء وإعادة التأهيل الحركي والمعالجة بمياه البحر كمحطة سيدي فرج بالعاصمة، ومنه تعتبر السياحة الحموية بمثابة سياحة علاجية حيث عرفها المشرع الجزائري في المادة 03 ف 9 من القانون 01-03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة السابق الذكر بأنها كل تنقل لأغراض علاجية طبيعية بواسطة مياه المنابع الحموية ذات المزايا الاستشفائية العالية أو بواسطة مياه البحر " وتستعمل هذه المياه أيضا لعلاج أمراض الكلى والمفاصل والروماتيزم نظرا لتركيبها الكبريتية (لخساف ف منى، 2003، ص 89).

ثالثاً- السياحة الصحراوية:

تعد الصحراء الجزائرية من أجمل الصحاري في العالم مما جعلها تعتبر كمصدر جذب سياحي كبير على المستوى العالمي لسحر المناظر الطبيعية فيها، واعتدال المناخ في فصلي الشتاء والربيع بالإضافة إلى تنوع التراث المادي، والرسومات التاريخية على جدران الكهوف في جبال الهقار والطاسيلي، والذي يجذب خاصة هواة التصوير الفوتوغرافي، وترقب لحظات غروب الشمس والذي يعد أجمل غروب للشمس في العالم كما تمارس أيضا أنشطة التزلج على الرمال، كما تنظم الرحلات السياحية في البراري وسياقة سيارات الدفع الرباعي في الرمال، وفي هذا الإطار عرف المشرع الجزائري السياحة الصحراوية في قانون التنمية المستدامة للسياحة رقم 03-01 بأنها "كل إقامة سياحية في محيط صحراوي تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف".

رابعاً- السياحة البيئية:

تعرف السياحة البيئية بأنها زيارة الأماكن الطبيعية من محميات وحدائق وغابات وشلالات وانهار ووديان بغرض الراحة النفسية، والاستجمام أو القيام بأنشطة التخييم وركوب القوارب النهرية (مرزوق عايد العقيد وآخرون، 2001، ص 57)، والتزحلق على الثلوج وممارسة رياضة تسلق الجبال وتتوفر الجزائر على أجمل المناظر الطبيعية والمحميات في العالم والتي سنتطرق لها فيما يلي:

أ- المحميات البحرية:

1- المحيط الحيوي للقالبة بولاية الطارف:

تقع محمية القالة في الشمال الشرقي من الجزائر ويحدها من الشرق الحدود الجزائرية التونسية ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الغرب رأس روزا CAP ROSA ومن الجنوب سفوح جبل EL Ghorra تم إنشاؤها في سنة 1983 وتغطي مساحة 76438 هكتار، وتحتوي على المستنقعات والكثبان والبحيرات مما جعلها منطقة محمية مصنفة من منظمة اليونسكو سنة 1990، كما تتوفر أيضا على غطاء نباتي وحيواني هائل كما تحيط بها العديد من البحيرات كبحيرة طونقة، وبحيرة أبيرة وبحيرة الطيور كما تزخر المحمية بالشعاب المرجانية الجميلة ووفرة سمكية متنوعة كسمك المارو الأسود (ريطاب عز الدين، 2013، ص 136).

2- محمية المحيط الحيوي لتازة بولاية جيجل:

تم إنشاء محمية تازة في إطار الحماية والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي وتقع في ولاية جيجل وتبلغ مساحتها حوالي 38.07 هكتار، وهي وموزعة على ثلاثة بلديات، بلدية العوانة شمالا وبلدية الزيامة منصورية غربا وبلدية سلى شرقا (شاكر أسماء، 2011، ص 09)، وتطل المحمية على البحر الأبيض المتوسط على امتداد 32 كلم وتحتوي على تنوع بيولوجي هائل حيث تأوي 131 نوع من الطيور منها 45 محمي، و 15 صنف من الثدييات من بينها 11 صنفا محميا، كما يسود المنطقة مناخ البحر المتوسط،

وتتميز بشتاء معتدل وممطر وصيف حار وجاف تقع الحظيرة الوطنية في الإقليم الأكثر مطرا في البلاد حيث تستقبل أكثر من 1000 إلى 1400 ملم سنويا.

3- محمية الحظيرة الوطنية لقورايا:

أنشأت المحمية سنة 1984 في ولاية بجاية وقد استمدت اسمها من جبل قورايا الذي يبلغ ارتفاعه 660 مترا وتقدر مساحتها الإجمالية بـ 2080 هكتارا، وتنقسم إلى منطقة بحرية تقدر بـ 11.5 تبلغ مساحتها حوالي 03 هكتارات، وتم اعتبارها كمنطقة محمية منذ سنة 2004 لأنها تحتوي على 87 نوعا محميا، وتستقبل الحديقة ما يزيد عن 1.2 مليون سائح سنويا خصوصا خلال الصيف بسبب تواجدها على ضفاف البحر الأبيض المتوسط وقد صنفها منظمة اليونسكو محمية طبيعية عالمية سنة 2004 للتنوع البيولوجي الهائل الذي يحتوي عليه. (المرسوم التنفيذي رقم 84-327، 1984)

4- محمية جزر حبيباس :

تم إنشاء المحمية عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 03-147 المؤرخ في 29 مارس 2003 والذي يعتبر جزر حبيباس بوهران محمية طبيعية بحرية على مساحة تقدر بـ 26.84 كلم، وتعتبر من أجمل المحميات في الجزائر للتنوع البيولوجي الحيواني والنباتي الذي يحتوي عليه. (بوكورو منال، 2016، ص 466).

ب- المحميات الطبيعية:

تحتوي الجزائر على العديد من المحميات الطبيعية نذكر أهمها فيما يلي :

1- محمية الطاسيلي ناجر:

أنشأت الجزائر أول حظيرة وطنية على ترابها بموجب القرار الوزاري رقم 168 الصادر في 26 جويلية 1972 والتي تقع على هضبة صحراوية على ارتفاع 1000 مترا فوق سطح الأرض، ما بين ولايتي تمنراست واليزي وتقدر مساحتها بـ 80.000 كلم، وهي اكبر محمية في الجزائر وتحتوي على تنوع بيولوجي حيواني كبير كالغزال والنمر الصياد والفهد والضأن البربري.. الخ، بالإضافة إلى غطاء نباتي نادر كأشجار السرو الصحراوية المهددة بالانقراض (ريطاب عز الدين، 2013، 165)، وتم تصنيف الحظيرة الوطنية لطاسيلي كأول محمية صحراوية من طرف اليونسكو سنة 1982 كما تم اعتبار بحيرة أهيرير سنة 2001 كمنطقة رطبة مصنفة في قائمة اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة.

2- المحمية الطبيعية الشريعة:

أنشأت هذه المحمية بولاية البليدة بموجب المرسوم رقم 83-421 المؤرخ في 23 جوان 1983 بمساحة قدرها 26.587 هكتارا حيث صنفها منظمة اليونسكو سنة 2002، وتحتوي المحمية على حوالي 70 نوعا محميا من بينها 55 نوعا حيوانيا و15 نوعا نباتيا، وتعتبر المحمية مقصدا لسياحة الجبلية والتسابق بالقوارب النهرية كما تعتبر وجهة ممتازة للسياحة الشتوية بسبب تساقط الثلوج على قممها (وزاني محمد، 2010، ص 118).

3- المحمية الطبيعية جرجرة:

أنشأت الحظيرة الوطنية لجرجرة سنة 1983 بين ولايتي تيزي وزو وبليدة وتعتبر هذه المحمية قبلة للسياحة الشتوية بسبب تساقط الثلوج على قمة لالة خديجة، وتحتوي هذه المحمية على غطاء نباتي كثيف يحتوي على أكثر من 1000 نوعا كما تحتوي على 30 نوعا من الثدييات كما تحتوي أيضا على عدة مغارات كمغارة افري. (وزاني محمد، 2010، ص ص 119-120)

خامساً- السياحة الثقافية:

عرفت المادة 03 فقرة 07 من القانون رقم 03-03 السابق الذكر السياحة الثقافية بأنها كل : "نشاط استجمام يكون الدافع الرئيسي من وراءه هو البحث عن المعرفة، والانفعالات من خلال استكشاف تراث عمراني مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية والحدائق، والمباني الدينية أو تراث روجي مثل الحفلات والتقاليد الوطنية أو المحلية، وتتمثل الأنشطة السياحية الثقافية في زيارة المهتمين بالمدن العتيقة الأثرية للتعرف على الحضارات القديمة ومن بين المدن التاريخية التي تملكها الجزائر والتي صنفت كمواقع للتراث الثقافي العالمي من قبل منظمة اليونسكو ما يلي:

4- قلعة بني حماد: (ولاية المسيلة)

تقع هذه القلعة في ولاية المسيلة على ارتفاع 1000 مترا فوق سطح البحر والتي بنيت بين عامي 1007 و1008 على يد حماد بن بلكين بن زيري الصنهاجي البربري مؤسس الدولة الحمادية، وفق طراز معماري جميل وبقيت آثار هذه المدينة شامخة لحد الآن مما جعلها تصنف كموقع للتراث العالمي من قبل اليونسكو سنة 1980.

(منظمة اليونسكو، 2019/12/10، <http://whc.unesco.org/fr/etatsparties/dz/documents>)

5- تيمقاد: (ولاية باتنة)

بنيت هذه المدينة الجميلة على يد الإمبراطور الروماني (ترجان تاريانوس) في عام 100 بعد الميلاد وفق طراز عمراني روماني جميل على امتداد 91 هكتارا وهي آخر مستعمرة رومانية في إفريقيا صنفها منظمة اليونسكو سنة 1982 كوقع للتراث العالمي (مرزاق عيسى، وشخشاش محمد الشريف، 2010، ص 10).

6- جميلة (ولاية سطيف):

شيدت هذه المدينة التاريخية على يد الإمبراطور الروماني نيفرا في نهاية القرن الأول الميلادي على ارتفاع 900 مترا فوق سطح البحر على مساحة 31 هكتارا وصنفت كوقع عالمي للتراث من طرف منظمة اليونسكو سنة 1982.

7- قصبة الجزائر: (ولاية الجزائر العاصمة)

شيدت هذه المدينة والتي سميت بالمدينة المتاهة لتعدد مداخلها ومخارجها وضيق أزقتها على يد الأمير بولوغين بن مناد الصنهاجي على أطلال مدينة أوكزيوم بالجزائر العاصمة في سنة 905 م، أما القصبة الثانية والحالية بنيت بقرار عثماني سنة 1516، واتخذت كمقر للسلطان في فترة الحكم العثماني

للجزائر ومن أشهر أزقتها زنقة العرائس وزنقة مراد نزييم بك وعدة نافورات، وعيون جارية كالعين المألحة، كما تحتوي القصبة على عدة قصور كقصر الداوي وقصر خداج العمياء ودار عزيزة وقصر الرياس، كما تحتوي القصبة على عدة حمامات تركية ومساجد تاريخية كجامع كتشاوة وجامع السلطان وغيرهم وصنفت القصبة سنة 1992 كوقع تراثي عالمي (وداش الضاوية، 2010، ص 25).

8- مدينة تيبازة: (ولاية تيبازة)

تحتوي هذه المدينة التاريخية على عدة أثار رومانية حيث اتخذها الرومان كقاعدة عسكرية لفتح الأراضي المجاورة كما كانت تطل على ميناء بحري، وتحتوي على سوق تجاري كبير كما تحتوي على أثار شامخة للحضارات القديمة كالحضارة البيزنطية والفينيقية والمسيحية القديمة ومن أبرزها قبر الرومية (ريطاب عز الدين، 2013، ص 166).

في ختام هذا المبحث نخلص أن السياحة المستدامة هي تلك السياحة التي تراعي احتياجات الجيل القادم من مورثاته الطبيعية والتاريخية حيث أثبت الواقع أنها أصبحت ضرورة حتمية وبديلا حقيقيا عن مدا خيل الريع البترولي المتذبذبة خاصة لدولة بحجم الجزائر تزخر بتنوع طبيعي، ومناخي وارث حضاري هائل إلا انه بالرغم من كل المجهودات التي سعت الدولة الجزائرية تحقيقها منذ الاستقلال إلا أنها فشلت في تحقيق تنمية سياحية مستدامة خاصة بعد انخفاض عدد السياح في فترة التسعينات، إلا انه بعد مرحلة التعافي من الإرهاب وتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية حاولت الحكومات المتعاقبة وضع ترسانة قانونية للنهوض بهذا القطاع، والخروج به من هذه الأزمة وعلى رأسها القانون 01-03 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة بالإضافة إلى مجموعة من المخططات والاستراتيجيات السياحية التي سنتناولها في المبحث الموالي من الدراسة.

المبحث الثاني

ترقية السياحة المستدامة في الجزائر في ظل القانون 01-03 والخطط الاستراتيجية

للسياحة أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني للدول في العالم من خلال مساهمتها في دعم الناتج المحلي عن طريق المداخيل التي تجلبها من العملة الصعبة، إلا أن هذه الأخيرة تساهم بشكل ضعيف في تنمية الاقتصاد الوطني لعدة معوقات لذلك قامت الدولة الجزائرية بسن القانون 01-03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ولتنفيذ أحكامه تم وضع مجموعة من الخطط والاستراتيجيات الوطنية لتنمية الصناعة السياحية في البلاد (توفيق ماهر عبد العزيز، بدون سنة نشر، 198) وهو ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث الذي قسمناه لمطلبين على النحو الآتي:

المطلب 01: دور القانون 01-03 في ترقية وتنمية قطاع السياحة المستدامة في الجزائر

المطلب 02: دور الخطط والاستراتيجيات السياحية في التنمية المستدامة للقطاع السياحي في

الجزائر

المطلب الأول: دور القانون 01-03 في ترقية وتنمية قطاع السياحة المستدامة في الجزائر

يحتوي القانون 01-03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة على 29 مادة مقسمة على 03 فصول حيث تضمن الفصل الأول الأحكام العامة، بينما الفصل الثاني تطرق للتنمية السياحية أما الفصل الثالث أشار إلى هيئات التنفيذ حيث حدد هذا القانون شروط التنمية المستدامة لقطاع السياحة وأدوات تجسيدها على أرض الواقع، كما حدد أيضا جملة من الأهداف وعلى رأسها تثمين التراث السياحي الوطني من خلال تشجيع الاستثمار السياحي وتطوير الشراكة سواء مع القطاع العام، أو الخاص لرفع قدرات الإنتاج السياحي (المادة 09)، بالإضافة إلى تحسين الصورة السياحية للجزائر في السوق الدولية مع ابقاء عناية فائقة لإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والعمل على زيادة قدرة الإيواء، بالإضافة إلى السهر على تنويع العرض السياحي مع الدعم لكل المبادرات الرامية لحماية البيئة كما حدد القانون عدة مبادئ تخضع لها الأنشطة السياحية ومن أهمها:

- ضرورة حماية الموارد الطبيعية والتراث الثقافي والسياحي بطريقة تضمن استدامتها (المادة 05).
- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية (المادة 6 ف 2).
- الالتزام بحماية البيئة.
- ترقية السياحة عن طريق دراسات ومخططات توجيهية.

كما أكد القانون أيضا من خلال م 04 و م 26 منه أن تنمية الأنشطة السياحية وترقيتها يكتسي طابع المصلحة العامة نظرا لأهمية السياحة في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب العمل، لذلك فهي ستستفيد من دعم الدولة، كما وضع القانون السابق الذكر جملة من الالتزامات الواقعة على السلطات العمومية لترقية وتنمية القطاع السياحي كما أشار أيضا للعديد من هيئات التنفيذ التي تسهر على تنفيذ أحكامه والتي سنتطرق لها من خلال هذا المطلب الذي قسمناه إلى فرعين حيث تناولنا في (الفرع الأول) التزامات السلطات العمومية بينما خصصنا (الفرع الثاني) للهيئات التنفيذ.

الفرع الأول : التزامات السلطات العمومية

تقع على السلطات العمومية بموجب القانون 01-03 مجموعة من الالتزامات والمتمثلة في الآتي:

- ضرورة توفير كل الشروط اللازمة لترقية الاستثمار السياحي من خلال تشجيع كل عمل يرمي إلى تطوير الأنشطة السياحية داخل مناطق التوسع السياحي (المادة 7).
- إلزامية إدماج السياحة ضمن السياسات القطاعية في الدولة (المادة 8).
- تضع الدولة تدابير تشجيعية في مجال تهيئة وتسيير مناطق التوسع العمراني لرفع القدرة الإنتاجية للقطاع السياحي (المادة 11).
- إدماج الأنشطة السياحية في مجال التهيئة والتعمير مع ضرورة احترام كل القوانين المتعلقة بحماية التراث الثقافي والعمران.

- يقع على الدولة مسؤولية حماية منابع المنابع الحموية وتعد بخصوصها حوصلة وتسهر على تحيينها (المادة 15) كما نص القانون أيضا أن استعمال هذه المنابع يكون فقط عن طريق عقود امتياز وطبقا لدفتر شروط كما تخضع المناطق الحموية لنظام تفضيلي طبقا للمادتين 20-24 من الأمر 03-01.
- تقديم كل المساعدات والامتيازات المالية والجباية لتسهيل الاستثمار السياحي وذلك بهدف التنمية المستدامة للسياحة (المادة 18).
- تسهر الدولة على استحداث أدوات مناسبة لدعم عملية التنمية المستدامة للسياحة، من خلال تشجيع إحداث مؤسسات سياحية جديدة التي يجب أن تستجيب الخدمات والأنشطة السياحية لمقياس النوعية والتصنيف.
- دعم الإعلام التجاري والمهني الخاص بقطاع السياحة (المادة 19).
- العمل على تشجيع كل الإجراءات التي تهدف لزيادة هياكل الاستقبال وتشجيع القدرات التنافسية داخل القطاع وتعزيز روح المبادرة ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تكوين الكادر البشري بطريقة احترافية. (المادة 19).
- تمكين المستثمرين من الحصول على الامتيازات ومن أهمها تحسين الخدمات البنكية المتعلقة بدراسة الملفات الخاصة بتمويل المشاريع السياحية وخلق مناخ اقتصادي وقانوني ملائم لدعم كل الأنشطة السياحية، وترقيتها واثميينها (المادة 19).
- الإدماج المكثف لحرف السياحة في منظومة التكوين المهني، وهذا يعد في إطار تثمين الخدمات السياحية وإنشاء مؤسسات تكوينية جديدة في السياحة مع إحداث بكالوريا في السياحة، وفتح شعب في الاقتصاد السياحي على مستوى التعليم العالي (المادة 22).
- ضرورة ترقية السياحة عن طريق تشجيع كل عمل إعلامي لتثمين القدرات السياحية وتعزيز فرص الاستثمار والشراكة (المادة 21).
- إنشاء بنك معلومات خاص بالقطاع السياحي للتعرف دوريا على واقع وأفاق هذا القطاع.
- كما ألزم القانون أن تتم عملية التهيئة وانجاز المشاريع السياحية طبقا للمخططات التوجيهية للسياحة وطبقا للمادة 22 من القانون 20-01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة المؤرخ في 2001/12/12 والتي نصت على ضرورة احترام المخططات التوجيهية الخاصة بالبنية التحتية الكبرى كالطرق والسكك الحديدية والمطارات وغيرها في إطار تهيئة الإقليم، وأما المادة 23 من نفس القانون حثت على تنمية السياحة في مجال تهيئة الإقليم حيث أشارت إلى ضرورة أن يحدد المخطط التوجيهي للسياحة للتنمية السياحية كيفية تطوير الأنشطة السياحية والمنشآت الخاصة بذلك مع مراعاة خصوصية المناطق، والمواقع السياحية والالتزام بالاستغلال العقلاني وتوفير الحماية اللازمة للمواقع ومناطق التوسع السياحي، أما المادة 03 من القانون 10-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فقد ركز على مبدأ احترام البيئة والتنوع البيولوجي ومبدأ إدماج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية.

بناء على ما سبق يتضح جليا رغبة المشرع الجزائري في خلق مناخ حقيقي يشجع على تثمين التراث الطبيعي والثقافي، والحضاري في الجزائر من خلال فرض جملة من الالتزامات على السلطات العمومية سواء على المستوى المركزي، أو المحلي بضرورة تبني حقيقي لفكرة ترقية السياحة بطريقة مستدامة لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية مع الأخذ بعين الاعتبار موضوع حماية البيئة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال توفير الضمانات الكافية للمستثمرين، وتحديث دائم للحظيرة الفندقية مع التركيز على تكوين محترف للكادر البشري مع ضرورة تدعيم الإعلام السياحي والتحديث الدوري لواقع القطاع من خلال بنك للمعلومات، ولتجسيد أهداف القانون تم إنشاء عدة هيئات تسهر على تنفيذ أحكامه، ومتابعة عملية التنمية السياحية في البلاد والتي سنتطرق لها في الفرع الموالي من الدراسة.

الفرع الثاني: هيئات التنفيذ

أنشأ القانون 01-03 هيئات تسهر على تنفيذ بنود هذا القانون على رأسها الوكالة الوطنية للتنمية السياحية وتتمثل مهمتها في شراء وإعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل المناطق التوسعية، والمواقع السياحية المعدة لإنجاز هياكل سياحية (المادة 20)، حيث تم الإشارة إلى الدور الفعال الذي يلعبه الديوان الوطني للسياحة، وهو هيئة عمومية تسهر على تأطير عملية الترقية السياحية حيث يعتبر هذا الأخير الأداة الفعالة لتنفيذ استراتيجيات الترويج السياحي للجزائر عالميا، ووطنيا من خلال قيامه بمجموعة من البرامج والنشاطات الترقية سواء عبر صفحته في الفايس بوك، أو عن طريق الإعلانات الاشهارية بموقع الديوان أو من خلال المشاركة في التظاهرات المحلية، والصالونات والمهرجانات الدولية للسياحة والأسفار (مرغاد سناء وآخرون، 2017، ص 342-343) دون أن ننسى نشاطات الدواوين المحلية للسياحة، والجمعيات الناشطة في المجال بالإضافة إلى دور الممثلات الدبلوماسية، والقنصليات الموجودة في الخارج والتي تستفيد بدورها من كل الامتيازات والتشجيع التي تمنحها الدولة، وبذلك حاول القانون 01-03 خلق أجهزة تنفيذية متعددة لتطبيق أحكامه على أرض الواقع بهدف ترقية السياحة حيث لم يقصر تواجدها على المستوى الوطني بل وسع نطاق نشاطها ليشمل الممثلات الدبلوماسية أيضا التي تنشط في مجال التعريف بتاريخ الجزائر، وارثها الحضاري والثقافي العريق كمحاولة منه لتوسيع جهود ترقية السياحة والتعريف بها وطنيا ودوليا، وفي إطار مواصلة الجهود التشريعية صدر القانون 02-03 المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ حيث نصت المادة 43 منه على العقوبات الإدارية التي يتعرض لها كل مخالف لهذا القانون تصل لحد سحب الامتياز في حالة مخالفة الالتزامات المحددة في دفتر الشروط كما اقر المشرع الجزائري أيضا بموجب نفس القانون عقوبات ردعية تقع على المخالفين لقوانين السياحة حيث نصت المادة 49 على انه يعاقب كل استغلال سياحي للشواطئ دون حق امتياز بالحس من 03 أشهر إلى سنة واحدة وبغرامة مالية تتراوح ما بين مائة ألف دينار 100.000 إلى 3000.00 دج أو بإحدى العقوبات.

كما نصت المادة 51 من نفس القانون على معاقبة كل مخالف بغرامة تصل من عشرين ألف دينار 2000.000 إلى ستين ألف 60.000 دج، وفي حالة العود تضاعف الغرامة، كما يمكن للجهة

القضائية المختصة مصادرة المركبة أو الآلة البحرية المستعملة في هذه المخالفة، وبناء على ما سبق التطرق إليه من مواد قانونية يتبين لنا أن المشرع من خلال نص القانون 02-03 وضع مجموعة من العقوبات الإدارية والجزائية وقسمها إلى جنح وغرامات مالية إلا أنه في نظرنا تبقى عقوبات ضعيفة جدا وغير رادعة في ظل سيطرة مافيا الشواطئ في فصل الصيف على هذه الممتلكات الطبيعية مما يسبب في نفور السائح وتفضيل الوجهات الأجنبية، وإدراكا من المشرع الجزائري أن التنفيذ الحقيقي للقوانين لن يكون إلا بتضافر الجهود التشريعية وجهود هيئات التنفيذ التي لن تحقق النتائج المرجوة منها إلا من خلال وضع مخططات استراتيجية لتطوير قطاع السياحة تتحقق عبر مراحل زمنية وهذا ما حاولنا التطرق له في المطلب الثاني من الدراسة.

المطلب الثاني: دور الخطط والاستراتيجيات السياحية في التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر

نتيجة لفشل كل المخططات التنموية للقطاع السياحي في الجزائر منذ الاستقلال والتي سبق الإشارة إليها في المبحث الأول بالإضافة إلى تذبذب أسعار البترول في الأسواق العالمية، أدركت الدولة الجزائرية ضرورة ترقية القطاع السياحي في الجزائر من خلال وضع مجموعة من الخطط، والاستراتيجيات سواء كانت قريبة أو بعيدة المدى والتي تتضمن جملة من الإجراءات لجلب متعاملين جدد وإغراء للمتعاملين القدامى من خلال تقديم التسهيلات في مجال الاستثمار، وفي مجال التنقل ومنح التأشيرات، بالإضافة إلى تشجيع الإعلام السياحي المحترف لإبراز جمال الجزائر الطبيعي والحضاري والثقافي، وتم في هذا الإطار إنشاء قناة شمس الإعلامية للترويج السياحي وتجميل صورة السياحة الوطنية من خلال التعريف بالأمكان السياحية والتعريف بالفنادق، والعادات والتقاليد في إطار الإشهار السياحي الذي يعد جزءا لا يتجزأ من المخطط التسويقي من خلال عرض المنتج السياحي والترويج له، وهذا كله لن يتم بدون التخطيط استراتيجي سابق والذي يعتبر عملية منهجية تدرس واقع القطاع السياحي.

(Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, 2008.p18)، والنتائج المرغوب تحقيقها مستقبلا عن طريق حصر الموارد المالية والمادية والاعتماد على مركزية التخطيط، ولا مركزية التنفيذ وفي هذا الإطار تم وضع العديد من الاستراتيجيات الوطنية في مجال السياحة والتي سنتطرق لها من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين على النحو الآتي:

الفرع 01- استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر لأفاق 2013.

الفرع 02- المخطط التوجيهي لهيئة السياحة لأفاق سنة 2030.

الفرع الأول: استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر لأفاق 2013

بعد تردي مدخول السياحة في الجزائر لسنوات طويلة أدركت الجزائر ضرورة تنمية قطاع السياحة وعصرنته بوضع استراتيجية تمتد لأفاق سنة 2013 لترقية الاستثمار السياحي خاصة مع توفر

الإطار التشريعي المنظم للقطاع والمشجع على الاستثمار العام، والخاص في القطاع السياحي مع ضمان تحويل الأموال المستثمرة للخارج ومنح تحفيزات جمركية كالقانون رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993. كما دعمت هذه المجهودات التشريعية بإنشاء الوكالة الوطنية لرقى ودعم الاستثمار في سنة 1994 بموجب المرسوم رقم 94-319 المؤرخ في 17/10/1994، كما عملت الدولة أيضا على تهيئة الطاقات الطبيعية والحضارية والثقافية وتحسين الخدمات لتحقيق التنمية السياحية، لخلق تكامل حقيقي بين المؤهلات الطبيعية والبيئية والمؤهلات الوظيفية كالخدمات والمرافق السياحية بهدف زيادة التدفقات السياحية وقسمت هذه الاستراتيجية لمرحلتين زمنييتين وهما:

- المرحلة الأولى من سنة 2004-2007:

كانت تطمح الدولة الجزائرية في هذه المرحلة إلى تحقيق نسبة نمو بزيادة 10 بالمائة ليصل عدد السياح سنة 2007 حوالي 697000 سائحا أجنيا كما تم تسجيل بناء حوالي 387 مشروع بطاقة إيواء قدرت ب 38000 سريرا و 254 مشروعا استثماريا بطاقة إضافية مقدرة ب 17000 سريرا وفيما يلي سنتطرق لطاقة الإيواء الفندقية في هذه المرحلة والمتمثلة في الآتي:

الجدول رقم 01: تطور الحظيرة الفندقية من سنة 2004 إلى غاية سنة 2007

2007	2006	2005	2004	
674	320	867	851	غير مصنفة
97	203	57	42	نجمة 1
157	256	69	62	نجمتين
145	242	76	67	03 نجوم
54	206	23	22	04 نجوم
13	238	13	13	05 نجوم
466	464	238	206	الإجمالي المصنف
1140	1134	1105	1057	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري على الموقع www.ons.dz تاريخ الزيارة

2019/10/10

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد الفنادق المصنفة قد ازداد عددها حيث كانت تبلغ سنة 2004 حوالي 206 لتبلغ سنة 2007 حوالي 466 وحدة فندقية، ويعتبر هذا الرقم ضعيف جدا لدولة بحجم وإمكانيات الجزائر، أما بالنسبة للفنادق غير مصنفة فقد شهدت انخفاضا في عددها منذ سنة 2004 حيث كان يبلغ عددها 851 ليصل سنة 2007 حوالي 674 وهذا راجع لضعف الإقبال عليها لتفضيل السائح الجزائري الوجهة الخارجية بدل الداخلية.

- المرحلة الثانية: من سنة 2008 إلى 2013:

كانت تأمل الدولة الجزائرية إلى الوصول خلال هذه الفترة إلى استغلال امثل لطاقت الإيواء من خلال استقطاب 1507000 سائحا سنة 2008، كما تبنت الاستراتيجية في هذه المرحلة مبدأ ضرورة تنمية السياحة الصحراوية والسياحة الشاطئية، وسياحة الأعمال والمؤتمرات الدولية لجلب العملة الصعبة بالإضافة إلى السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر بسبب النقص الفادح في هذا المجال، كما دعا البرنامج إلى تشجيع السياحة الثقافية لكون الجزائر تزخر بتنوع ثقافي كبير من أعياد محلية وثقافية وفنون شعبية، وألعاب تقليدية وتراث اثري، وفي هذا الإطار تم وضع حزمة من القوانين المنظمة لهذا المجال حيث صدر القانون رقم 01-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 السابق الذكر والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة لدعم السياحة الوطنية وترقيتها.

كما صدر القانون رقم 02-03 السابق الذكر المؤرخ في 19/02/2003 المتعلق باستغلال الشواطئ في إطار مخطط التهيئة السياحية لتحسين الخدمات السياحية في فترة الاصطيف ابتداء من 01 جوان إلى غاية 30 ديسمبر من كل سنة، حيث كان لهذه المجهودات التشريعية أثرا إيجابيا على مناصب الشغل في القطاع السياحي حيث بلغ عدد العمال سنة 2010 حوالي 396 ألف عامل، وهذا راجع لوجود عدة مؤسسات للتكوين السياحي على المستوى الوطني كمعهد بوسعادة الذي يمنح شهادة تقني سامي في الاستقبال والطبخ بطاقة استيعاب 300 مقعدا، ومعهد تيزي وزو الذي يمنح شهادة تقني سامي في المطاعم والحلويات، والإدارة والسياحة بطاقة استيعاب 300 مقعدا، ومعهد الجزائر الذي يمنح شهادة ليسانس في التسيير الفندقي والسياحي بطاقة استيعاب 100 مقعد بالإضافة إلى المدرسة الوطنية للسياحة إلا أن هذه المؤسسات تفتقر للسعة البيداغوجية التي لا تتناسب مع متطلبات السوق السياحي كدولة بحجم وإمكانيات الجزائر، أما على مستوى إيرادات الدولة في المجال السياحي فنلاحظ ارتفاعا لها قدر بـ 200 مليون دولارا سنة 2008 ليصل سنة 2010 لـ 400 مليون دولارا وفيما يلي سنتطرق لطاقة الإيواء الفندقي في هذه المرحلة والمتمثلة في الآتي:

الجدول رقم 02: تطور الحظيرة الفندقية من سنة 2008 إلى غاية سنة 2013

2013	2012	2011	2010	2009	2008	
549	658	915	893	680	680	غير مصنفة
149	116	58	58	101	99	نجمة 1
46	46	74	72	148	160	نجمتين
38	38	60	77	152	142	03 نجوم
05	05	64	39	57	53	04 نجوم
08	08	13	13	13	13	05 نجوم
246	213	296	259	471	467	الإجمالي المصنف
795	871	1184	1152	1151	1147	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري على الموقع www.ons.dz تاريخ الزيارة 2019/10/10

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد الفنادق سواء كانت مصنفة أو غير مصنفة شهدت تذبذبا في هذه الفترة حيث انخفض عدد الفنادق المصنفة بنجمتين من 160 وحدة فندقية سنة 2008 إلى 46 وحدة فقط سنة 2013، ونفس الشيء بالنسبة للفنادق 03 و 04 و نجوم كما أن الفنادق 05 نجوم بلغ عددها 08 فنادق فقط عبر كامل تراب الجمهورية نظرا لضعف الإقبال عليها لارتفاع ثمن المبيت فيها، ولمواجهة هذه العوائق سمحت الدولة بمنح قروض فندقية على مستوى المؤسسات البنكية كما شجعت أيضا على إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي، كما دعا البرنامج إلى رفع طاقات التكوين في المجال السياحي في أفق 2013 إلى 17000 موظفا من مختلف المستويات مع ضرورة إشراك المجتمع المدني والحركات الجمعوية في الترويج السياحي مع ضرورة تكثيف المشاركة في المعارض السياحية في الخارج، إلا أنه ما يعاب على هذا البرنامج عدم رصده لميزانية مالية واضحة لتمويله بالإضافة إلى عدم تحديده لهيئة للإشراف ومتابعة تنفيذه عكس المغرب الذي حدد ميزانية 80 مليارا لتنفيذ مشروعه في أفق 2010 (وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة الجزائرية، المخطط الاستراتيجي: الحركات الخمسة وبرامج الأعمال ذات الأولوية، 2008، ص 17)، إلا أنه بحلول سنوات 2013-2014 عرفت الحظيرة الفندقية ارتفاعا قليلا نوضحه في الجدول الآتي:

الجدول رقم 03: تطور الحظيرة الفندقية من سنة 2013 إلى غاية سنة 2014

2014	2013	
555	549	غير مصنفة
149	149	نجمة 1
46	46	نجمتين
39	38	03 نجوم
06	05	04 نجوم
08	08	05 نجوم
248	246	الإجمالي المصنف
803	795	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري على الموقع www.ons.dz تاريخ الزيارة 2019/10/10

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد الفنادق غير مصنفة ارتفع ارتفاعا طفيفا سنة 2014 ب 155 وحدة فندقية بعد أن كان عددها يبلغ 549 وحدة سنة 2013، بينما بقيت الفنادق ذات النجمتين و 3 نجوم عددها نفسه طيلة السنتين 2013-2014، بينما زادت الحظيرة الفندقية بفندق واحد ذو 04 نجوم وبقي العدد يراوح نفسه بالنسبة للفنادق 05 نجوم ب 08 فنادق فقط إلا أن العدد الإجمالي ارتفع فقط ب 08 فنادق لا غير، ونظرا للفشل الذريع في استقطاب السياح الجزائريين والأجانب بسبب غلاء الخدمات السياحية ورداءتها فضلا عن ضعف الإعلام السياحي، وغيرها من الأسباب مما جعل الدولة الجزائرية تفشل في تحقيق تطوير فعلي لقطاع السياحة، وخاصة طاقة الإيواء التي تعتبر كمؤشر للطاقة

الفندقية تقاس به مدى تطور القطاع السياحي داخل أي دولة في العالم، وهذا ما دفع بالسلطات المعنية التفكير بوضع مخطط لترقية قطاع السياحة يحقق أهدافه على مدى زمني بعيد يصل مداه لسنة 2030 وهو ما سنتطرق له في الفرع الموالي من الدراسة.

الفرع الثاني: المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة لأفاق سنة 2030:

تم إعداد هذا المخطط في إطار إعلان الدولة الجزائرية رغبتها في التنمية السياحية في إطار التنمية المستدامة، ويعتبر هذا المخطط ثمرة جهد سنين طويلة من الأبحاث، والمشاورات بين العديد من الوزارات كوزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة ومختلف الفاعلين الوطنيين العموميين والخواص ويهدف هذا المخطط لتحقيق الأهداف التالية (العايب احسن، 2017، ص 302):

- ترقية قطاع السياحة وجعله كبديل فعال لقطاع المحروقات.
- جعل السياحة أحد مرتكزات النمو الاقتصادي المستدام.
- تكريس الفكر السياحي.
- تثمين التراث الطبيعي والثقافي والتاريخي والأثري في البلاد.
- العمل على تحسين صورة الجزائر في العالم.

كما يعتبر هذا المخطط جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لأفاق 2025 لتحقيق العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية، والدعم الايكولوجي عبر التراب الوطني لـ 20 سنة القادمة في إطار إنعاش السياحة الوطنية بكل أنواعها، وخاصة السياحة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للموروث السياحي، والمحافظة على البيئة للأجيال المقبلة مع مراعاة التوازن بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والدعم الايكولوجي، وجعل السياحة أولوية وطنية باعتبارها البديل الحقيقي للريع البترولي كما سعى المخطط إلى إعادة التمويع من خلال دراسة السوق الدولية، ومعرفة الطلب الدولي وعرض المنتجات الجديدة كالسياحة الرياضية والبيئية والثقافية والصحراوية، والشاطئية وفي هذا الإطار تم اعتماد المخطط الأزرق الذي يشمل المدن السياحية كعنابة وجيجل وبومرداس الجزائر العاصمة تيبازة مستغانم عين تيموشنت تلمسان، بالإضافة إلى تنمية المدن الكبيرة في اطار (مخطط السياحة المدنية) كعنابة والعاصمة وقسنطينة وهران وغرداية وتشجيع السياحة الدينية.

كما حاول المخطط تحديد الأهداف المادية بعدد أسرة مطلوب توفيرها مقدرة ب 75.000 سريرا منها 40.000 سريرا وفق المقاييس الدولية، وتوفير 400.000 منصب شغل بمبلغ استثمار قدر ب 2.5 مليار دولارا على مدى 07 سنوات أي 350 مليون دولارا سنويا، كما تم اقتراح سلسلة من الفنادق كفنادق السلاسل بطاقة استيعاب قدرت ب 29386 و 20 قرية سياحية.

كما تم برمجة إعادة تأهيل الحدائق الوطنية كحديقة دنيا الطرائف في ولاية قسنطينة وحدائق الواحات، كما تم اقتراح 80 مشروعا لمراكز العلاج وإقامة مركز لمراقبة، والرصد السياحي (SPOET) الذي يعتبر كبنك للمعلومات في المجال السياحي مع اقتراح أقطاب سياحية تضم قرى سياحية، كما حدد مخطط التهيئة السياحية سبعة أقطاب سياحية للامتياز ويشتمل كل قطب على منتجات سياحية

ومتنوعة (سياحة صحراوية، سياحة الاستجمام، سياحة علاجية، سياحة بيئية). (سماعيني نسيبة، 2013، ص 130).

كل هذه المجهودات أسفرت على استقبال الجزائر سنة 2014 حوالي 2 مليون و300 سائحا أغلبهم من الجزائريين المغتربين مقابل مداخيل مالية لا تتجاوز 500 مليون دولارا فقط، وبذلك تذيلت الجزائر الترتيب العربي في حجم التوافد السياحي في التقارير الصادرة على المجلس العالمي لسياحة، والأسفار باحتلالها المرتبة 111 عالميا من بين 184 دولة سنة 2013 مما جعل السياحة عاجزة على تحقيق أي تنمية اقتصادية بالرغم من كل القوانين والخطط والاستراتيجيات الوطنية على نقيض دول الجوار، كتونس التي سجلت توافد أكثر من 6.068.593 سائحا سنة 2013، وارتفع العدد سنة 2014 إلى 6.2690.000 يشكل نصف هذا العدد أجنب أما المملكة المغربية استقبلت أكثر من 10.3 مليون سائحا خلال سنة 2014 بنسبة 53 بالمائة منهم أجنب مما ساهم ذلك في ارتفاع الإيرادات بنسبة 12 بالمائة من الناتج المحلي وسمح ذلك بخلق 550.000 منصب عمل.

مما جعل مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الوطني يبقى ضعيفا نظرا لضعف دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال والاعتماد الكلي على قطاع المحروقات، كما سجل ميزان السياحة عجزا خاصة في الفترة ما بين سنة 1999 و 2010، والذي يعبر عن الفرق بين ما يمر به الجهاز المصرفي من مداخيل السياحة القادمة من الخارج مطروحا منه مدفوعات السياحة العكسية إلى الخارج، أي سياحة المواطن لخارج البلد، وهذا راجع لعدة أسباب كارتفاع السياحة العكسية (سياحة الجزائريين للخارج)، وسوء تسيير المرافق السياحية، وتردي الخدمات السياحية وضعف تسويق المنتج السياحي وغياب استراتيجية تسويقية واضحة للمنتج السياحي داخل وخارج الوطن.

كل هذه العوامل كان لها أثار سلبية على الجانب الاجتماعي في البلاد وخاصة التوظيف لقلة مناصب العمل المعروضة في القطاع السياحي بسبب نقص الاستثمار في هذا المجال حيث اقتصر عدد الموظفين في القطاع السياحي حوالي 660.000 منصبا سنة 2014 بما يشكل حوالي 3 بالمائة فقط من إجمالي الموظفين في الجزائر ويعتبر هذا العدد ضئيلا جدا مقارنة مع حجم الجزائر، ومكنوزاتها السياحية مما جعل القطاع السياحي عاجز على تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة منه بالرغم من توفر الإطار القانوني والتخطيط السياحي منذ الاستقلال وهذا راجع لعدة معوقات اقتصادية وسياسية وغياب الوعي بأهمية هذا القطاع.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة خلصنا أن الجزائر تمتلك مقومات طبيعية وتاريخية وحضارية مما يؤهلها أن تكون قطبا سياحيا عالميا بامتياز تمول إيراداته المالية الاقتصاد الوطني بكل أريحية دون الحاجة للمداخيل البترولية المتذبذبة، إلا أن هذا القطاع فشل للأسف في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة منه بالرغم من كل الجهود التشريعية ومختلف المخططات، والاستراتيجيات الوطنية الموضوعة منذ

الاستقلال إلى يومنا هذا نظرا لوجود عدة (معوقات وصعوبات) تحول دون تحقيق هذه الأهداف ومن أهمها:

- تهميش الصناعة السياحية في معظم المخططات التنموية من طرف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال مما ساهم في انخفاض حصة الجزائر من السياحة الدولية.
 - ضعف التسويق السياحي ورداءة الخدمات السياحية.
 - ضعف شبكة النقل وخاصة الجنوبية.
 - عدم كفاءة وكالات الأسفار وتفضيلها الترويج للوجهات الخارجية.
 - استخدام ضعيف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في المجال السياحي.
 - ضعف الخدمات المالية للسائح وانعدام مكاتب صرف العملة الأجنبية مما يدفع السائح إلى تغيير عملته في الشارع.
 - تشويه صورة البلاد السياحية بسبب المشاكل الأمنية وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب في فترة التسعينيات
 - غياب سياسة تسويقية للمنتوج السياحي الجزائري في العالم مما جعله غير قادر على المنافسة في السوق الدولية.
 - سوء تسيير القطاع السياحي بسبب نقص الكادر البشري المؤهل.
 - نقص مراكز التكوين والتأهيل السياحي سبب في افتقار القطاع لليد العاملة المتخصصة.
 - عدم وجود التحفيزات الضريبية للمستثمرين في مجال السياحة بالإضافة إلى العراقيل والبيروقراطية الإدارية.
 - الافتقار للوعي والثقافة البيئية لدى المواطن بضرورة المحافظة على الموروث الحضاري والبيئي.
 - نقص الإعلام السياحي حيث تملك الجزائر قناة سياحية واحدة وهي قناة شمس وهذا يعد قليلا جدا مقارنة مع دولة بحجم الجزائر تحتاج لشبكة من القنوات الإعلامية السياحية للتعريف بمنتوجها السياحي وتراثها الثقافي والحضاري.
 - غلاء أسعار المؤسسات الفندقية مقارنة مع نوعية الخدمات المقدمة.
 - تلوث الأماكن الطبيعية وشواطئ البحر بمختلف الفضلات والبلاستيك مما يضعف الإقبال عليها من الأجانب.
- وفي الأخير توصلنا الى جملة من الاقتراحات أهمها:
- ضرورة تبني إرادة سياسية حقيقية تقوم على مبدأ ضرورة ترقية القطاع السياحي باعتباره قطاعا منتجا للثروة وجلب العملة الصعبة للنهوض بالاقتصاد الوطني الهش في ظل تدهور وتذبذب أسعار البترول في الأسواق العالمية.
 - توفير الظروف الأمنية والصحية للسائح ومحاربة كل عنف يتعرض له.

- إرساء الوعي والثقافة السياحية والبيئية لدى كل فئات المجتمع وإثراء البرامج المدرسية بمناهج تعرف التلاميذ بأهمية السياحة كبديل لقطاع النفط ودورها المهم في تطوير الاقتصاد الوطني.
- خلق شبكة إعلامية لخدمة المنتج السياحي الجزائري والإشهار السياحي.
- تسهيل منح التأشيرات للسياح الأجانب.
- التكوين الجيد للعمال في القطاع السياحي لتقديم أحسن الخدمات والعروض التسويقية للسياحة في الجزائر.
- تنظيم دورات تكوينية للعمال في القطاع السياحي في الدول الرائدة في مجال السياحة للاستفادة من خبرتهم.
- تشجيع تعليم اللغات الأجنبية وعلى رأسها اللغة الانجليزية لتسهيل التعامل مع الأسواق العالمية في مجال السياحة.
- النهوض بالصناعات التقليدية باعتبارها من الصناعات المذرة للثروة لارتباطها مباشرة بالنشاط السياحي
- ترقية المنتج السياحي وإيصاله العالمية من خلال الترويج له ووضع تخفيضات في الأسعار لجلب السياح.
- دعم المشاريع الاستثمارية الفندقية ومشاريع الاتصال وتطوير شبكات النقل المختلفة لتسهيل تنقل السائح.
- تقديم الإعفاءات الضريبية لاستقطاب المستثمرين وتسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بمنح أو تأجير الأراضي السياحية بأسعار مغرية.

مراجع المقال:

- 1- Ahmed Tessa.(1993). Economie Touristique et Aménagement du territoire , Ed, OPU. Algérie.
- 2- Tsartas, P., Manologlou, E. and Markou A(2001) . Domestic Tourism in Greece and Special Interest Destinations: The Role of Alternative Forms of Tourism. Anatolia.
- 3- Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme .(2008). le plan stratégique: Les Cinq dynamique et les programmes d'Action Touristiques Prioritaire.
- 4- Nacer Eddine Sadi.(2005)La Privatisation des entreprises publiques en Algérie, OPU, France
- 5- الجلاد أحمد. (1988). التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق، عالم الكتاب الطبعة الأولى، القاهرة، ص 10
- 6- سعدي يحيى.(العدد 36، 2013). مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية— حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. العراق.
- 7- محمدي موسى الحريري.(1992) جغرافية السياحة، 1991، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- 8- سهيل الحمدان. (2001). الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية، دار الرضا للنشر، سوريا.
- 9- القانون رقم 01-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة جريدة رسمية عدد 11.
- 10- كفا في حسين.(1991). رؤية عصرية للتنمية السياحية في الدول النامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- 11- العايب أحسن، عيود زرقين.(العدد 14، 2017). أهمية السياحة المستدامة ضمن استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية.
- 12- -خربوطي صلاح الدين.(2004) السياحة المستدامة، دليل الأجهزة المحلية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا.

- 13- - سماعيني نسيبة. (2013). دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال. جامعة وهران. الجزائر.
- 14- - ريطاب عز الدين. (العدد 10، 2015). الصناعة السياحية من البدائل الممكنة لربع الاقتصادي، حالة الجزائر، مجلة جيل البحث العلمي.
- 15- كواش خالد. (العدد 1، 2004). مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.
- 16- بودي عبد القادر. (2006). أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- 17- كواش خالد. (2004). أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التخطيط، جامعة الجزائر.
- 18- لخساف منى. (2003). دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2003.
- 19- موهوب صالح. (2007) تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، رسالة ماجستير، فرع التسيير، جامعة الجزائر.
- 20- بودي عبد القادر (2006). أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر " السياحة بالجنوب الغربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- 21- معراج هوارى. (العدد 10، 2004). سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية، حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث.
- 22- المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (الدورة 16 نوفمبر 2000). لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 23- مرزوق عايد العقيد وآخرون. (2001). مبادئ السياحة، ط 01، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن.
- 24- شاكر أسماء. (2011). تحليل المردود الاقتصادي والاجتماعي للمحميات البحرية ودورها في تفعيل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرحات عباس سطيف.
- 25- المرسوم التنفيذي رقم 84-327 المؤرخ في 03 نوفمبر 1984 المتضمن إنشاء محمية قورايا بموجب جريدة رسمية عدد 55 الصادرة في 07 نوفمبر 1984.
- 26- بوكورو منال. (العدد 46، 2016). الحماية القانونية للتنوع البيولوجي في المحميات البحرية على ضوء التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة 01.
- 27- وزاني محمد. (2010). السياحة المستدامة وواقعها وتحدياتها في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.
- 28- التراث الثقافي العالمي لليونسكو مقال منشور على موقع منظمة اليونسكو.
<http://whc.unesco.org/fr/etatsparties/dz/documents2019/12/10>
- 29- - عيسى مرازقة، وشخشاخ محمد الشريف. (2010). التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الوطني حول " السياحة في الجزائر الواقع والآفاق"، المركز الجامعي البويرة. الجزائر.
- 30- - وداش ضاوية. (2014). قصبة الجزائر ورمز ومعلم الهوية الحضرية، مداخلة ملقاة في أشغال الملتقى الثاني حول المجالات التقليدية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- 31- توفيق ماهر عبد العزيز. (بدون سنة نشر). صناعة السياحة، دار هران، عمان.
- 32- مرغاد سناء، قطاف فيروز، رابع خوني. (العدد 48، 2017). دور المؤسسات السياحية في الترويج السياحي في الجزائر - دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة.
- 33- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة الجزائرية، المخطط الاستراتيجي. (2008). الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال ذات الأولوية.

